الآثار المرتقبة للنقود الالكترونية على السياسة النقدية

أ. شوقي جباري
chaouki_dj@yahoo.com
جامعة أم البواقي– الجزائر
أ. بوديار زهية
جامعة تبسة– الجزائر

ملخص:

يلعب التطور التكنولوجي دورا هاما في المجتمع، حيث تبعا لهذه التطورات ظهرت في أواخر القرن الماضي مجموعة من الظواهر المختلفة التي أفرزها التقدم التكنولوجي، لعل أهمها الانترنيت، التجارة الإلكترونية والنقود الإلكترونية، التي تعتبر من وسائل الدفع الحديثة التي منذ ظهورها بدأت تلعب دورا إحلاليا مكان النقود التقليدية،الامر الذي فتح الأبواب على مصرعيه للنقاش حول موقعها ومدى تأثيرها على السياسة النقدية للدولة، لاسيما أنها تمثل أداة للدفع وجزء لا يتجزأ من كتلة النقد المتداولة في الدولة الواحدة، وفي ظل ما رسخه نظام العولمة من حرية انتقال عناصر الإنتاج من المؤكد أن يشمل نطاق تأثيرها كافة أصقاع العالم.

وعليه جاءت هذه الورقة البحثية بهدف إثارة النقاش ولفت الانتباه لدى الباحثين والدارسين على مدى التأثير المرتقب للنقود الالكترونية على السياسية النقدية للدولة.

Résumé :

le développement technologique joue un rôle important dans la communauté, où, selon ces développements ont émergé à la fin du dernier siècle, un ensemble de phénomènes différents apporté par les progrès technologiques, notamment l'Internet, e-commerce et la monnaie électronique, qui est l'un des moyens de paiement modernes, son apparition a éliminé de la monnie traditionnelle, ceci ouvre les portes grandes ouvertes à la discussion sur l'emplacement et l'étendue de leur impact sur la politique monétaire de l'Etat, en particulier qu'il représente un instrument de paiement et une partie intégrante de la masse de monnaie en circulation dans un État, et dans quelles instillé par la mondialisation de la libre circulation des facteurs de production qui est sûr d'inclure le champ d'application de impact sur toutes les parties du monde.

Et c'est ce papier, afin de susciter un débat et d'attirer l'attention des chercheurs et des universitaires sur l'impact anticipé par la monnaie électronique sur la politique monétaire de l'Etat.

المقدمة:

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين ثورة تكنولوجية منقطعة النظير، تجسدت في ظهور شبكة الإنترنت التي أصبحت تلعب دورا فاعلا في تحقيق التبادل السريع والشامل للمعلومات ضمن سياسة وخطط الانسياب السريع للبيانات, مما ساهم بقسط وفير في سطوع مفهوم التجارة الالكترونية ونمائها بشكل ملفت للنظر، كنتيجة لتزايد احتياجات الأفراد للسلع والخدمات عبر العالم.

وفي ذات السياق عرفت المعاملات المصرفية الحديثة تطورا جذريا ، حيث ظهرت وسائل الدفع الالكترونية لتسمح للعملاء بإجراء عمليات شراء وبيع من خلال شبكة الانترنت، ولم يتوقف التطور عند هذا الحد بل ظهرت النقود الالكترونية التي تعرف بأنها بطاقات الكترونية بها مخزون نقدي يمكنها تأدية وظائف النقود التقليدية على أكمل وجه، فهي تصلح كوسيلة للدفع وأداة لإبرام الصفقات ووسيط للتبادل، وعليه من المرتقب أن تحل النقود الالكترونية محل النقود التقليدية في المدى الطويل.

وكما هو معلوم لدى المختصين فإن انتشار النقود الالكترونية واستخدامها بشكل واسع له بالغ الأثر على السياسة النقدية، المتبعة من طرف البنوك المركزية لان قيام جهات أخرى بخلق النقود الالكترونية ، سيضعف قدرة البنوك المركزية في السيطرة على حجم السيولة النقدية ودوران النقود ، مما سينعكس سلبا دون أدنى شك على الاستقرار النقدي.

أهداف البحث وأهميته:

يرمي هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

– تشريح أهم معالم البيئة المصرفية والنقدية الحديثة من خلال التطرق إلى البنوك الافتراضية والمعاملات البنكية الالكترونية ومخاطر التحديات الجديدة والأدوات التنظيمية للبنوك المركزية.

– التعرف على النقود الالكترونية وبيان وظائفها وخصائصها وأشكالها والتحديات التي تفرضها على النقود التقليدية.

– إبراز مفهوم السياسة النقدية وأهدافها، وكذا الإحاطة بمختلف الأدوات والآليات التي يستخدمها البنك المركزي لإدارة وتجسيد الأهداف السامية للسياسة النقدية.

– محاولة استنباط وتحليل الآثار المرتقبة من انتشار النقود الالكترونية على السياسة النقدية باعتبار أن هذه الآثار ستمس جميع اقتصاديات الدول بما أن أمر انتشارها أصبح من أهم إرهاصات عصر العولمة.

– لابد من التفكير بشكل جدي في كيفية استنباط الحلول اللازمة لمواجهة الآثار المرتقبة للنقود الالكترونية على السياسة النقدية ، والاستفادة من التجارب السابقة للدول المتقدمة والاتعاض منها قدر الإمكان ذلك لان نظام العولمة قد فرض على مجتمعاتنا كثير من الامور وبدون سابق إنذار .

ويستلهم هذا البحث أهميته من خلال حداثة الموضوع، وكثرة النقاش والجدال القائم بين أوساط المختصين حول مصير النقود التقليدية في ظل تنامي استخدام النقود الالكترونية ، وكذا حجم الآثار التي ستشكلها هذه الأخيرة على أدوات السياسة النقدية.

مشكلة البحث:

يمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال السؤال التالي:

ما هي التحديات التي تفرضها النقود الالكترونية على النقود التقليدية؟ وما آثارها المرتقبة على السياسة النقدية؟

ويتم تجزئة هذا السؤال إلى الأسئلة التالية:

– فيما تتمثل معالم البيئة المصرفية والنقدية الحديثة؟

– ما المقصود بالنقود الالكترونية وما التحديات التي تفرضها على النقود التقليدية؟

– ما هي السياسة النقدية وما هي أهم أدواتها المستخدمة في الحفاظ على الاستقرار النقدي؟

– كيف تؤثر النقود الالكترونية في أدوات السياسة النقدية؟

منهج البحث:

سيتم الاعتماد على المنهجين التاليين:

– المنهج الوصفي عند التطرق إلى معالم البيئة المصرفية والنقدية وماهية النقود الالكترونية، والسياسة النقدية.

– المنهج التحليلي من خلال تحليل لتحديات النقود لالكترونية للنقود التقليدية وآثار هذه النقود على السياسة النقدية.

تقسيمات البحث:

وتماشيا مع مقتضيات المعالجة الرصينة والمتأنية للموضوع المطروق، فقد تم تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: معالم البيئة المصرفية والنقدية الحديثة؛

المبحث الثاني: ماهية النقود الالكترونية؛

المبحث الثالث: مفهوم السياسة النقدية وأدواتها؛

المبحث الرابع: تأثير النقود الالكترونية على أدوات السياسة النقدية.

المبحث الأول: معالم البيئة المصرفية والنقدية الحديثة

نتيجة لتسارع التطورات التكنولوجية في السنوات القليلة الماضية وانتشار استخدام الحاسوب والانترنيت، على كل المستويات الفردية أو الجماعية وفي جميع دول العالم، فقد ساعد ذلك على ظهور شكل جديد من أشكال البنوك تدعى بالبنوك الافتراضية وصاحبها ظهور شكل جديد من أشكال النقود تسمي بالنقود الإلكترونية.

1- البنوك الافتراضية والمعاملات البنكية الإلكترونية

تعتبر البنوك الافتراضية والمعاملات البنكية الإلكترونية موجة المستقبل القريب، نظرا لما توفره من مزايا هائلة للعملاء سواء من ناحية المعاملات أو من ناحية التكاليف، غير أنها في نفس الوقت تفرض تحديات جديدة أمام السلطات النقدية والبنوك المركزية من ناحية تنظيم النظام المالي والبنكي، وكيفية الإشراف والرقابة من جهة، ورسم السياسة النقدية وتنفيذها من جهة أخرى، وهو الذي يمثل أولى خطوات الانتقال نحو تجسيد مفهوم الحكومة الالكترونية[i].

وتدخل هذه الاتجاهات الحديثة ضمن التجارة الإلكترونية، التي تستخدم شبكة المعلومات الدولية (Internet) في إنجاز المعاملات التجارية في مختلف صيغها سواء داخل الدولة الواحدة أو عدة دول مختلفة. وتمثل مزيج من التكنولوجيا والخدمات المتطورة وإيجاد آلية لتبادل المعلومات بين المتعاملين بيعا وشراءا[ii].

يتزايد يوميا عدد البنوك التي تنشأ لها مواقع على شبكة الانترنيت، أين يمكن لعملائها عن طريقها – الاستفسار عن رصيد حساباتهم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف إضافة إلى القيام بشتى المعاملات المصرفي

الأخرى المتاحة، وتقتصر خاصة على البنوك الكبرى التي أضافت قنوات تقديم الخدمة الإلكترونية الجديدة إضافة إلى المهام التقليدية.

ومسايرة لهذه التكنولوجيا تم تطوير الأساليب التقليدية للدفع، فتم تبني نظم النقد الرقمي – النقود الإلكترونية – التي تتميز بوجود رقم الإصدار الذي يحدد هوية العملة بعد شرائها من طرف العميل من البنك، هذا الأخير الذي يصدرها ويؤكد صحتها. إلا أن تطور النقد الإلكتروني واستخدامه يواجه مشاكل عديدة تتمثل أساسا في سيطرة البنوك المركزية على وظيفة الإصدار، وتحديد حجم كتلة النقد المتداولة في الاقتصاد القومي[iii].

2- مخاطر التحديات الجديدة:

فرض هذا التطور التكنولوجي المتسارع تحديات جديدة على إدارة البنوك وسلطات التنظيم والإشراف بصفة عامة، والبنك المركزي بصفة خاصة. وتنبع أهم هذه التحديات من ازدياد المعاملات التي تجرى عبر الحدود الناشئة عن الانخفاض الشديد والسهولة الشديدة في الأنشطة المصرفية، وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي:[iv]

2-1- المخاطر التنظيمية: باعتبار شبكة الإنترنيت تسمح بتقديم الخدمات من أي مكان في العالم، فإن هناك خطرا في أن تحاول البنوك التهرب من التنظيم والإشراف والرقابة. لذلك تم الاعتماد على الترخيص كوسيلة مناسبة للرقابة على هذه المعاملات من طرف الجهات المختصة بإنشاء فرع خارج مناطق الاختصاص.

2-2- المخاطر القانونية: تنطوي المعاملات الإلكترونية البنكية على درجة عالية من المخاطر القانونية بالنسبة للبنوك، وذلك بسبب اتساع النطاق الجغرافي لخدماتها، لذلك فالبنوك الافتراضية قد تنتهك دون علم/أو عن قصد القوانين واللوائح المحلية المطبقة في الدولة المضيفة.

2-3- مخاطر العمليات: إن الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة لتقديم الخدمات، يعد المحور الأساسي للمخاطر التشغيلية الناجمة عن الأعمال البنكية الإلكترونية، لذلك وجب على البنك المركزي التأكد من أن هذه البنوك تتبع ممارسات سليمة لضمان سرية البيانات إلى جانب نزاهة النظام، والاعتماد

على خبراء خارجيين لتقييم مدى سلامة الشبكة وقدرتها على مقاومة المخاطر والتطورات التكنولوجية الموازية.

2-4- مخاطر السمعة:قد تدمر انتهاكات الأمان والاضطرابات في ضمان خدمات النظام سمعة البنك، فكلما ازداد اعتماد البنك على قنوات تقديم الخدمة الإلكترونية، ازدادت معها احتمالات مخاطر السمعة. مما يؤدي بالعملاء إلى فقدان الثقة في البنوك التي يتعاملون معها، لذلك توجب على البنوك المركزية وضع إرشادات وملاحظات داخلية لمتعامليها، إضافة إلى توزيع مبادئ توجيهية عن إدارة مخاطر للبنوك وإصدار تحذيرات عن أنشطة محددة.

3- الأدوات التنظيمية للبنوك المركزية:

إن المخاطر والتحديات السابقة لا تقتصر على جهات التنظيم والإشراف –البنوك المركزية- بل تؤثر على هيئات الدولة والاقتصاد الكلي بصفة عامة، ويعتبر من أخطرها مشكلة التهرب الضريبي في الاقتصاد الافتراضي وتزايد فرص غسيل الأموال[v].

المبحث الثاني : ماهية النقود الالكترونية

1- تعريف النقود الالكترونية

تعرف النقود الإلكترونية على أنها مجموعة التواقيع والبروتوكولات الرقمية (Digitals Signes) التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية، وهذا يعني أن التوقيع هو المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية[vi].

ويجب عدم الخلط بين النقود الإلكترونية والوسائل المعبرة عنها، فالنقود الإلكترونية هي وحدات نقدية عادية محفوظة بشكل إلكتروني ويتم الوفاء بها إلكترونيا، أو كما يعرفها البعض بأنها وحدات رقمية إلكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص إلى حساب أخر، هذه الوحدات إما أن تخزن في ذاكرة كمبيوتر صغير ملتصق في كارت يحمله المستهلك، بحيث يستخدمها في الوفاء عن طريق هذا الكارت، أو تخزن في ذاكرة الكمبيوتر الشخصي للمستهلك، بحيث يستخدمها عن طريق هذا الكمبيوتر[vii].

أما التعريف الآخر للنقود الإلكترونية فهو الذي يصفها بأنها قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي وتحظي بقبول واسع من غير من قام بإصدارها، وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة[viii].

ومن خلال التعريفات تتحدد جملة من المواصفات التي تنفرد بها النقود الإلكترونية، والتي تتمثل في:[ix]

1-1- القيمة النقدية: أي أنها تشمل وحدات نقدية لها قيمة مالية مثل مئة دولار، ويترتب على هذا أنه لا تعتبر بطاقات الاتصال التلفوني من قبيل النقود الإلكترونية حيث أن القيمة المخزونة على الأولى عبارة عن وحدات اتصال تليفونية وليست قيمة نقدية قادرة على شراء السلع والخدمات.

1-2- مخزنة على وسيلة إلكترونية:وتعد هذه الصفة عنصرا مهما في تعريف النقود الإلكترونية، حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقة إلكترونية على بطاقة بلاستيكية أو على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي للمستهلك وهذا العنصر يميز النقود الإلكترونية القانونية والائتمانية التي تعد وحدات نقدية مصكوكة أو مطبوعة.

1-3- غير مرتبطة بحساب بنكي:وتتضح أهمية هذا العنصر في تمييزه للنقود الإلكترونية عن وسائل الدفع الإلكترونية، فهذه الأخيرة عبارة عن بطاقات إلكترونية مرتبطة بحسابات بنكية للعملاء حاملي هذه البطاقات تمكنهم من القيام بدفع ائتمان السلع والخدمات التي يشترونها مقابل عمولة يتم دفعها للبنك مقابل هذه الخدمة ومن أمثلة وسائل الدفع الإلكترونية بطاقات الخصم.

1-4- تحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها: ويعني هذا العنصر ضرورة أن تحظي النقود الإلكترونية بقبول واسع من الأشخاص والمؤسسات غير تلك التي قامت بإصدارها.

1-5- وسيلة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة:يجب أن تكون هذه النقود صالحة للوفاء بالتزامات كشراء السلع والخدمات، أو كدفع الضرائب...الخ.

أما إذا افترضت وظيفة البطاقة على تحقيق واحد فقط كشراء نوع معين من السلع دون غيره أو للاتصال التلفوني، ففي هذه الحالة لا يمكن وصفها بالنقود الإلكترونية بل يطلق عليها البطاقات الإلكترونية ذات الغرض الواحد.

2- أشكال النقود الالكترونية

يمكن تقسيم أشكال النقود الالكترونية، حسب عدة معايير سنوردها ضمن ما سيأتي بيانه:

2-1- معيار الوسيلة: ويمكن تقسيم النقود الإلكترونية وفقا للوسيلة المستخدمة لتخزين القيمة النقدية عليها إلى البطاقات سابقة الدفع، والقرص الصلب، وأخيرا الوسيلة المختلطة.

2-1-1- البطاقات المسبقة الدفع Prepaid cards: ويتم بموجب هذه الوسيلة تخزين القيمة النقدية على شريحة إلكترونية مثبتة على بطاقة بلاستيكية. وتأخذ هذه البطاقات صورا متعددة. وأبسط هذه الأشكال هي البطاقات التي يسجل عليها القيمة النقدية الأصلية والمبلغ الذي تم إنفاقه، ومن أمثلتها البطاقات الذكية المنتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبطاقة دامونت سابقة الدفع، والتي يتم تداولها بصورة شائعة في الدانمرك. وهناك أيضا بعض البطاقات التي تستخدم كنقود إلكترونية وتستعمل في ذات الوقت كبطاقات خصم مثل البطاقات المنتشرة في فنلندا. وهناك أيضا بطاقات متعددة الأغراض، أي تستخدم في ذات الوقت كبطاقة خصم، وكبطاقة تليفون شخصية بالإضافة إلى كونها نقودا إلكترونية[x].

2-1-2- القرص الصلب Hard Disk :ويتم تخزين النقود على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي ليقوم الشخص باستخدامها للشراء خلال شبكة الانترنيت، ولهذا فإنه يطلق على هذا النوع من النقود أيضا مسمى النقود الشبكية Network money.

وطبقا لهذه الوسيلة، فإن مالك النقود الإلكترونية يقوم باستخدامها في شراء ما يرغب فيه من السلع والخدمات من خلال شبكة الانترنيت، على أن يتم خصم ثمن هذه السلع والخدمات في ذات الوقت من القيمة النقدية الإلكترونية المخزنة على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي[xi].

2-1-3- الوسيلة المختلطة: وتعد هذه الوسيلة خليطا مركبا من الطريقتين، حيث يتم بموجبها شحن القيمة النقدية الموجودة على بطاقة إلكترونية سابقة الدفع على ذاكرة الحاسب الآلي الذي يقوم بقراءتها وبثها عبر شبكة الانترنيت إلى الكمبيوتر الشخصي لبائع السلع والخدمات.

2-2- معيار القيمة النقدية: هناك تصنيف أخر للنقود الإلكترونية ويركز على معيار حجم القيمة النقدية المخزنة على الوسيلة الإلكترونية (البطاقة البلاستيكية أو القرص الصلب) ونستطيع أن نميز هنا بين نوعين من النقود الإلكترونية.

2-2-1- بطاقة ذات قيمة نقدية ضعيفة: وهي بطاقة صالحة للوفاء بأثمان السلع والخدمات والتي لا تتجاوز قيمتها دولارا واحدا فقط

2-2-2- بطاقات ذات قيمة متوسطة: وهي تلك التي تزيد قيمتها عن دولار ولكنها لا تتجاوز 100 دولار.

3- خصائص النقود الالكترونية

من خلال التعريف السابق للنقود الالكترونية، يمكن استنتاج الخصائص التي تتمتع بها النقود الالكترونية في النقاط التالية:[xii]

3-1- النقود الإلكترونية قيمة نقدية مخزنة إلكترونيا: فالنقود الإلكترونية وخلافا للنقود القانونية عبارة عن بيانات مشفرة يتم وضعها على وسائل إلكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أو على الكمبيوتر الشخصي.

3- 2- النقود الإلكترونية ثنائية الأبعاد: إذ يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث بينهما كمصدر هذه النقود مثلا، فالنقود الإلكترونية صالحة لإبراء الذمة ووسيلة لدفع أثمان السلع والخدمات دون أن يقتضي ذلك قيام البائع بالتأكد من حقيقة هذه النقود أو من كفاية الحساب البنكي للمشتري كما هو الحال بالنسبة لوسائل الدفع الإلكترونية، حيث يتأكد البائع من مدى كفاية الرصيد الموجود في حساب المشتري.

3-3- النقود الإلكترونية ليست متجانسة: حيث أن كل مصدر يقوم بخلق وإصدار نقود إلكترونية مختلفة. فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة، وقد تختلف أيضا بحسب عدد السلع والخدمات التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود. فهذه النقود ليست متماثلة أو متجانسة.

3-4- سهولة الحمل: تتميز النقود الإلكترونية بسهولة حملها نظرا لخفة وزنها وصغر حجمها، ولهذا فهي أكثر عملية من النقود العادية، ويرجع ذلك إلى أنها تعفي الفرد من حمل قيمة نقدية كبيرة لشراء السلع والخدمات منخفضة الثمن كالصحف أو المشروبات الغازية أو الوجبات الخفيفة.

3-5- وجود مخاطر لوقوع أخطاء بشرية وتكنولوجية: يلاحظ أن النقود الإلكترونية هي نتيجة طبيعية للتقدم التكنولوجي، وعلى الرغم مما تقدمه هذه التكنولوجية للبشرية من وسائل الراحة والرفاهية، فإنها تظل عرضة للإهمال والتلاعب، مما يتسبب في وقوع مشكلات كثيرة خاصة في ظل عدم وجود كوادر مدربة وخبيرة تكون قادرة على إدارة المخاطر المترتبة على مثل هذه التقنيات الحديثة، وهذا ينطبق على النقود الإلكترونية، وبصفة خاصة تلك العادية تتميز بالوضوح وقلة الأخطاء الناتجة عن التعامل بها،

ومع هذا فمن المتوقع أن تقل المشكلات الناتجة عن التعامل بالنقود الإلكترونية في المستقبل مع اعتياد استخدمها والتعامل بها.

3-6- النقود الإلكترونية هي نقود خاصة:على عكس النقود القانونية التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي، فإن النقود الإلكترونية يتم إصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة، ولهذا فإنه يطلق على هذه النقود اسم النقود الخاصة Private Money.

وتجدر الإشارة أن السنوات القادمة تنبأ بتطور النقود الالكترونية بشكل رهيب مما سيضع النقود التقليدية في تحدي كبير قد يؤدي إلى تخفيض اعتمادها كوسيلة للتبادل بين الأفراد بالأخص في المجتمعات المتقدمة، ولكن بعض المختصين يؤكدون أن النقود التقليدية تتمتع بالقبول بين الناس نظر لانعدام تكلفة أمتلكها ، وعدم وجود قوانين تلزم البائع بسداد مستحقاتهم عن طريق النقود الالكترونية، وهو ما يبقي النقود التقليدية في حصن منيع ضد التحديات التي يمكن أن تشكلها النقود الالكترونية عليها.

المبحث الثالث: مفهوم السياسة النقدية وأدواتها

1- تعريف السياسة النقدية:

للسياسة النقدية تعاريف عديدة ومفاهيم متنوعة، إلا أن أغلبها قد اتفق في المضمون والأهداف، ومن بين هذه التعاريف نجد:

السياسة النقدية: هي:

-تنظيم كمية النقود المتداولة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن السياسة النقدية هي المهمة الرئيسية للسلطة النقدية، في التأثير على عرض النقد وأسعار الفائدة ويتم ذلك باستخدام الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية، والتي تكون في متناول البنك المركزي كممثل عن الحكومة في تنفيذ السياسة النقدية "[xiii].

- الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية للتحكم في المستوى العام للأسعار وذلك بالسيطرة على كمية المعروض النقدي، وبالتالي فهي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية.[xiv]

– مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطات النقدية أو البنك المركزي بهدف التأثير على الاقتصاد، وضمان استقرار أسعار الصرف[xv].

وبشكل شامل وموجز تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، والهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة،وبالعكس يؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج ".[xvi]

فيتضح من ذلك أن البنك المركزي يتحكم في حجم وسائل الدفع إما بالزيادة أو بالنقصان، وهو في ذلك ينفذ سياسة نقدية معينة لتحقيق أهداف اقتصادية محددة.

3– أهداف السياسة النقدية

يتبع البنك المركزي إستراتيجية معينة من أجل بلوغ أهداف السياسة النقدية فهو يتبنى إستراتيجية ابتداء باختيار أداة من أدوات السياسة النقدية ثم الهدف الأولي، فالوسيط إلى الهدف النهائي، ولكن هذا يتطلب من البنك المركزي استخدام أهداف نقدية متصلة ببعضها البعض حتى الوصول إلى الهدف النهائي المنشود، وإلا اعتبرت الإستراتيجية غير كاملة.

3–1– الأهداف الأولية:تمثل الأهداف الأولية حلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي التحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة[xvii]، وتتضمن كلا من:

3–1–1– مجمعات الاحتياطات النقدية:تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، وتضم النقود المتداولة كلا من الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك[xviii].

3–1–2– ظروف سوق النقد:هي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة (يوم أو اثنين) بين البنوك[xix].

3-2- الأهـداف الوسـيطة:الأهـداف الوسـيطة هـي المتغـيرات النقديـة القابلـة للمراقبـة بواسـطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية كمقدار النمو السنوي للكتلة النقدية[xx]

وهناك ثلاثة نماذج أساسية ممكنة من الأهداف الوسيطة، هي:

3-2-1- معدل الفائدة :يجب على السلطات العامة أن تهتم بتقلبات معدلات الفائدة، وأن تحـافظ علـى معـدلات الفائـدة ضـمن هوامـش أو مجـالات حـول مسـتوى وسـطي مقابـل للتـوازن في الأسواق، ولهذا السبب تكون السلطات مضطرة أن تترك هامش لخلق كمية من النقود أكبر أو أقل من تلك التي كان من المفروض تقييدها بالهدف الكمي بالنسبة للمجمعات النقدية[xxi].

3-2-2- معدل صرف النقد: إن معدل صرف النقد هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من اجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى، وقد يكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية[xxii].

ولـذلك فـإن الاقتصـاديات الواسـعة والمتنوعـة والـتي تتميـز بانفتـاح قليـل علـى الخـارج والـتي تـرتبط بشريك اقتصادي أساسي، لا يمكن لها أن تركز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف، ولذلك فإن الهدف الوسيط الداخلي يبدو ضروريا في هذه الحالة، لأنه في حالة المضاربة على نقد معين، إذا لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية يمكن للبنك المركزي أن يستنفد احتياطاته من العملة الصعبة مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا.

3-2-3- المجمعات النقدية:المجمعات النقدية تمثل النقود المتداولة التي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها، هذه الأخيرة – إن تستقطب اهتمام البنوك المركزية، فهي التي تقوم بتحديدها وحسابها ونشرها[xxiii].

3-3- الأهداف النهائية:تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية, ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة، وعموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بشكل خاص هي: [xxiv]

3-3-1- استقرار المستوى العام للأسعار:يبرز هدف السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بوضوح في هدف استقرار الأسعار، فعدم الاستقرار في الأسعار يعرض البنيان الاقتصادي لهزات أو أزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد، فتتعرض العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم، كما تحدث البطالة في حالة الكساد، كما يخلف أضرارا وخيمة على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا[xxv].

3-3-2- العمالة الكاملة:تهدف معظم دول العالم إلى الوصول لتحقيق العمالة الكاملة، ومازالت تمثل هدفا للسياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة، والمقصود بالعمالة الكاملة أنها مستوى العمالة الذي يتحقق من خلال الاستخدام الكفء لقوة العمل، مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي، وتظهر أهمية العمالة الكاملة في أنها وسيلة وليست غاية، لأن الوصول إلى تحقيق العمالة هو الوصول إلى إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ويطلبها، ولذلك تبقى العمالة الكاملة هدفا طويل الأجل ترسمه الحكومات تسعى جاهدة للوصول إليه، ولمحاربة البطالة وتحقيق هدف العمالة الكاملة يجب أن تلمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الحياة الاقتصادية، لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة[xxvi].

3-3-3- تحقيق معدل عال من النمو للاقتصاد الوطني:تستطيع السياسة النقدية تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني، كما أنه باستطاعتها العمل على تحقيق ذلك والمحافظة عليه، كما أنها تساعد في المحافظة على النمو، غير أن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤة وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل, و كذلك مع سياسة مالية ملائمة غير مناقضة لدور السياسة النقدية.

3-3-4- تحقيق توازن ميزان المدفوعات:ولكن هناك اختلاف بين الاقتصاديين في نظرتهم إلى تحديد السياسة الواجب إتباعها لتحقيق التوازن الخارجي و التوازن الداخلي، فيمكن أن يتحقق التوازن الداخلي عند الوصول إلى مستوى العمالة الكاملة مع المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، أما التوازن الخارجي فيتحقق عند توازن ميزان المدفوعات للبلد، ويرى بعض الاقتصاديين أن السياسة المالية تنجح في تحقيق التوازن الداخلي بينما تنجح السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي[xxvii].

4- أدوات السياسة النقدية:

يعتبر البنك المركزي المسئول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، ويقوم باستخدام أدوات لتحقيق أهداف مرسومة، تصنف إلى أدوات كمية وأدوات كيفية (نوعية)، وأدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة.

4-1- الأدوات الكمية للسياسة النقدية: ينصرف عمل الأدوات الكمية أو وسائل الرقابة الكمية إلى التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك، ويستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه السيولة إلى الودائع، باستخدام مجموعة من الوسائل الكمية المتمثلة في:

4-1-1- سياسة معدل إعادة الخصم: يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات.

وتعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية للرقابة على الائتمان، وتحتوي بشكل عام على:

- السندات التجارية وسندات الخزينة التي يكون أجل استحقاقها لمدة معينة.
- أوراق مالية ممثلة لقروض قصيرة الأجل.
- سندات ممثلة لقروض متوسطة الأجل.
- سندات محركة لسلف على الخارج ذات أجل متوسط أو طويل.

ويرتبط تحديد معدل الخصم بظروف سوق القروض، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض أو الائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها، وعندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم، ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو النقصان[xxviii]

4-1-2- سياسة السوق المفتوحة: بسياسة السوق المفتوحة تعني تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية والسندات الحكومية بهدف التأثير على الائتمان، وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة.

عندما يرغب البنك المركزي في علاج التضخم يتدخل في السوق النقدية عارضا أو بائعا للأوراق المالية (كأذون الخزانة), وذلك بهدف امتصاص قيمتها النقدية، وتكون في المقابل البنوك التجارية هي المشتري لهذه الأوراق، وبالتالي تنخفض سيولتها، ومقدرتها الاقراضية إذا كان غرض البنك المركزي هو تقييد الائتمان ومحاربة التضخم، وعندما يقوم البنك المركزي بشراء هذه الأصول التي تعرضها البنوك التجارية، فتحصل على مقابلها نقودا مما يرفع من سيولتها وهو ما يزيد من مقدرتها الاقراضية إذا كانت رغبة البنك المركزي هي التوسع في الائتمان.

ويتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة، وخاصة في البلاد التي تسعى للتنمية، ومن ثم فإن الالتجاء إلى هذه السياسة أمرا مستحيلا في معظم الأحيان وسبب ذلك هو ضيق أو انعدام الأسواق النقدية والمالية، وعدم انتشار استخدام الأوراق التجارية وأذون الخزينة مما يجعل هذه العمليات تحدث تقلبات شديدة في أسعار تلك الأوراق مما يؤدي إلى اهتزاز المراكز المالية لبنوك الدول النامية [xxix].

4-1-3- سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري: نسبة الاحتياطي الإجباري هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، ويمكن لهذا الأخير أن القيام بتغيير هذه النسبة بقرار منه في حالات الضرورة[xxx].

وهكذا فإن سياسة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري تساعد السلطات النقدية على التحكم في العرض النقدي لأن نسبة الاحتياطي القانوني تعمل كمنظم للمعروض النقدي.

4-2- الأدوات الكيفية للسياسة النقدية: تهدف الوسائل الكمية للسياسة النقدية إلى التأثير على حجم الائتمان الكلي في جميع القطاعات الاقتصادية ويكون هذا التأثير عاما دون تمييز، ويستخدم البنك المركزي أدوات كيفية للتأثير على اتجاه الائتمان دون التأثير في حجمه الكلي, وهذه الأدوات تتمثل في:

4-2-1- سياسة تأطير القرض: تهدف هذه السياسة – تخصيص الائتمان – إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود، بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

ففي ظروف التضخم مثلا تقدم الدولة على وضع سياسة تأطير القرض، ويقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم, كما يقيد الائتمان نحو البعض الآخر الذي يكون سببا في إحداث التضخم، أما عندما ينتشر التضخم

بحدة فإن الدولة تقدم على صياغة سياسة تأطير قرض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض، وعادة ما تكون سياسة تأطير القرض مرفقة لبرامج استقرار الكتلة النقدية, يشمل كذلك التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخار وإصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة.[xxxi]

4-2-2- السياسة الانتقائية للقرض:للقيام بسياسة تأطير القرض يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك وهي:

- سديد خزينة الدولة لجزء من الفوائد من أجل تكلفة القرض المتعلق ببعض أنواع التمويلات المتعلقة بالتصدير أو بالسكن أو الزراعة أو الصناعة أو المهن الحرفية.

- عادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف: عندما يشجع البنك المركزي بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض مثل قروض الصادرات حتى بعد تجاوز السقف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي.

- رض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها, وهذا حسب الظروف الاقتصادية السائدة.

- سياسة التمييز في أسعار الفائدة حيت تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويل المقدم في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج معين، كما هو الحال في القطاع الفلاحي وفي تمويل عمليات التصدير.
- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي لكبح الطلب على البضائع.
- تغيير الهامش الحدي على قروض الأوراق المالية حيث يعمل البنك المركزي على تحديد المبلغ أو الهامش الذي على المشتري أن يدفعه للبنوك التجارية عندما يريد شراء الأوراق المالية.
- اشتراط البنك المركزي الحصول على موافقته في منح القروض عندما تتجاوز القروض حدا معينا.

- متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد : يشترط البنك المركزي مسبقا للحصول على إجازات الاستيراد أو التحويل الأجنبي إيداعات مسبقة توضح من قبل المستوردين لديه وهي طريقة لتقييد الاستيراد خلال فترة العجز في ميزان المدفوعات للبلد[xxxii].

4-3- الأدوات الأخرى للسياسة النقدية:تستخدم السلطات النقدية مجموعة من الأدوات والوسائل الكمية والنوعية للوصول إلى الأهداف المنشودة, وتتنوع هذه الإجراءات كالتدخل المباشر في أعمال البنوك التجارية والإقناع الأدبي والمعنوي، ومن أهم هذه الأدوات المباشرة المستخدمة ما يلي: [xxxiii]

1- توجيه نصائح وإرشادات مباشرة إلى البنوك والمؤسسات المالية بصفة عامة, تفصل فيها:

- أنواع القروض المفضلة لدى البنك المركزي.
- تحديد السقف الائتماني المتعلقة بكل قطاع اقتصادي.
- تقديم تقارير دورية عن القروض الممنوحة لهذه القطاعات، وتتم دراستها من قبل البنك المركزي، وعلى هذا الأساس يمكن أن يقوم بتقديم إنذارات للبنوك التي لم تطبق التوجيهات، وقد يصل الأمر إلى حد اتخاذ عقوبات ضدها.

2- يسعى راسمو السياسة النقدية إلى التأثير على البنوك والمؤسسات المصرفية من خلال سياسة الإقناع الأدبي -سياسة المصارحة-، وتتمتع البنوك المركزية بقوة كبيرة في النظام المصرفي للدولة مما يؤهلها للتأثير على البنوك التجارية لتغيير اتجاهها إلى الاتجاه المطلوب إتباعه لتنفيذ سياسة نقدية معينة، وتفضيل سياسات محددة دون غيرها.

كما يقوم بإصدار الأوامر والتعليمات للبنوك التجارية مجتمعة أو لأي بنك على انفراد بقصد إجبارها لاتخاذ مسلك معين في مزاولة نشاط الإقراض، كما نقوم بتحديد النسبة بين رأس المال والاحتياطي للبنوك من جهة وحماية أصولها من جهة أخرى.

3- يقوم البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر على عمليات البنوك بشكل دوري حسب الحاجة لمعرفة مدى تطبيق البنوك التعليمات والأوامر الموجهة إليها من طرف البنك المركزي، كما يتلقى البنك المركزي تقارير عن أنشطة البنوك السنوية التي تبين حالة البنوك وسيولتها، وحجم الودائع والقروض بها.. إلخ.

4- يستعمل البنك المركزي لتسيير شؤون النقد التشاور مع البنوك التجارية وخاصة عند صياغة السياسة الإقراضية للجهاز المصرفي, وذلك بالتشاور مع مسئولي البنوك وحضورهم اجتماعات البنك المركزي التي يعقدها دوريا أو كلما دعت الحاجة لذلك.

المبحث الرابع: أثر النقود الالكترونية على أدوات السياسة النقدية

لا ريب أن النقد الالكتروني باعتباره من الأساليب الحديثة في التعاملات بين الأفراد والمؤسسات، سيولد جملة من التحديات المحيطة بعمل البنوك المركزية والتجارية باعتبارها الراسم الأساسي لتفاصيل وأساسيات السياسة النقدية، وهو ما ستتم محاولة دراسته من خلال النقاط الموالية:[xxxiv]

1- تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في إقرار سعر الفائدة يمكن القول أن قدرة البنك المركزي في السيطرة على سعر الفائدة ستتوقف على الطريقة التي يتم خلق النقود الالكترونية من خلالها، فالأفراد يمكنهم القيام بشراء النقود الالكترونية مقابل النقود العادية، أو نظير ودائعهم، وفي كلتا الحالتين ستدخل هذه النقود في خزينة البنوك وذلك لأن مصدري النقود الالكترونية سيقومون بإيداع النقود القانونية التي تلقوها نظير النقود الالكترونية في أرصدتهم البنكية. وستقوم البنوك بتغيير النقود في مقابل ودائع مع البنك المركزي، وبهذه الطريقة فان احتياطي البنوك التجارية سيزيد عن الحجم المرغوب فيه، في هذه الحالة على البنوك الاختيار بين البديلين المواليين: **البديل الأول**: القيام بشراء الأصول من المؤسسات غير البنكية ومنح مزيد من القروض. **البديل الثاني**: القيام بشراء مزيد من الأصول من البنك المركزي، إن هذه الزيادة في الطلب على الأصول في أسواق المال ورأس المال ستؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة.

ولهذا السبب فان البنوك سوف تفضل البديل الثاني ومادام البنك المركزي يقوم بتثبيت سعر فائدة بعض الأصول قصيرة الأجل فان البنوك سوف تعيد شراء الأصول من البنك المركزي، ومنه ستقوم البنوك باستخدام النقود المحصلة من بيع النقود الالكترونية في تخفيض خصومها في مواجهة البنك المركزي.

وفي حالة قيام مصدري النقود الالكترونية بعرض المزيد منها عن طريق منح القروض أي خلق نقود جديدة دون أن يتم تعويضها من خلال انخفاض النقود في مكان أخر، في مثل هذه الحالة سيكون من الصعب على البنك المركزي أن يتحكم في مستوى سعر الفائدة إذا ظلت سلطة البنوك في منح هذه القروض بدون أي قيود.

2- سياسة السوق المفتوحة والنقود الالكترونية:

أن تطور النقود الالكترونية وحلولها محل النقود القانونية يمكن أن يؤثر في عمليات السوق المفتوحة باعتبارها إحدى الأدوات المهمة التي يستخدمها البنك في إقرار السياسة النقدية الملائمة.

أن شيوع استخدام النقود الالكترونية من طرف الأفراد سيدفعهم تدريجيا إلى الاستغناء عن الاحتفاظ بنقود قانونية سائلة، وسوف يترتب عن ذلك قيام البنوك التجارية برد ما يزيد عن حاجتها إلى البنك المركزي بهدف زيادة نسبة الاحتياطي النقدي لديه، إلا أن زيادة حجم الاحتياطي ستحد من قدرة البنك المركزي على القيام ببيع الأوراق المالية لامتصاص جزء من السيولة الموجودة لدى البنوك وبالتالي التأثير على مقدرتها على منح الائتمان.

وفي حالة قيام البنوك المركزية بشراء الأوراق المالية من الأفراد بهدف بسط الائتمان، فان الإفراد سيستخدمون نقودهم الالكترونية في شراء تلك الأوراق، غير أن عدم وجود ارتباط بين النقود الالكترونية وبين الأرصدة المقابلة لها لدى البنوك التجارية من شانه أن يجعل هذه العملية دون تأثير في السياسة الائتمانية لتلك البنوك.

ومع هذا فان تأثير النقود الالكترونية على عمليات السوق المفتوحة للبنك المركزي ستتوقف بصورة رئيسية على مدى شيوع استخدام النقود الالكترونية، فكلما كان التعامل بهذه الأخيرة هامشيا كلما كان تأثيرها ضعيفا على فعالية السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي وعلى العكس من ذلك فان استخدام النقود الالكترونية كبديل للنقود القانونية قد يكون له تأثير كبير على تدخل البنك المركزي مشتريا أو بائعا في سوق الأوراق المالية، كما أن هذه الآثار قد تمتد إلى مستوى سعر الفائدة المتوقع تغيره تبعا لنشاط البنك المركزي في هذه السوق حيث أن قيامه بشراء الأوراق المالية يؤدي إلى زيادة نسبة السيولة، وبالتالي يزيد عرض النقود مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ويحدث العكس عند قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية.

3- تأثير النقود الالكترونية على سياسة الاحتياطي النقدي:

يطلب البنك المركزي من البنوك الاحتفاظ بجزء من ودائعها لديه، وبذلك يستطيع البنك المركزي من خلال هذه السياسة التحكم في مقدرة البنك التجاري على منح الائتمان.

ومن المعروف انه حينما يواجه البنك التجاري نقص في معدل السيولة المتوافرة لديه فانه يلجا في مثل هذه الحالة إلى البنك المركزي للحصول على جزء من ودائعه (الاحتياطي) ويقوم البنك المركزي بمنحه ما يريد من الودائع الاختيارية لمساعدته في التغلب على مشاكله الطارئة، ومع هذا قد يقوم البنك المركزي بمنحه جزء من الاحتياطي الإجباري متى كانت هناك حاجة شديدة إلى ذلك.

ويعتمد حجم طلب البنوك التجارية على الاحتياطات الموجودة لدى البنك المركزي على العديد من اللوائح الإدارية لكل دولة مثل إجراءات المقاصة بين البنوك وطبيعة الدفع وأنواع الأصول الاحتياطية والشروط التي يضعها البنك المركزي للطلب على الاحتياطي.

ومن المتوقع أن يتقلص الطلب على الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي في حالة انتشار النقود الالكترونية وحلولها محل النقود القانونية التي يحتكر البنك المركزي عملية إصدارها، فاستعمال العملاء للنقود الالكترونية كبديل للنقود القانونية من شأنه أن يدفع البنك المركزي إلى التخفيض نسبة الاحتياطي النقدي المطلوب من البنوك التجارية.

4- التأثير في كتلة النقد المتداولة:

برز مشكل رئيسي اثر التطورات المصرفية والنقدية الالكترونية الحديثة، يتمثل في أن تحديد المجمع النقدي أو كمية النقد لم تعد سهلة كما كانت في الماضي نظرا لتغير سرعة تداول النقد ونتيجة للابتكارات المالية الحديثة ولهذا فإنه الإشكال يبقى مطروحا، ما هي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة وبدون غموض أو تعقيد؟، وهل يلجأ إلى المجمع النقدي الضيق M_1 أو M_2 أو المجمع النقدي الأوسع M_3 عند وجود ابتكارات مالية مستمرة؟.

وهناك مبررات لاستخدام المجمع الواسع والمجمع الضيق فالمجمع الضيق للنقود يسمح بالتركيز على وظيفة النقد، وقد بينت التجارب الاقتصادية أن المجمع النقدي الضيق لم يكن بعيدا عن الابتكارات أو المشتقات المالية الحديثة لأن المجمع النقدي M_2 الذي يضم M_1 وتوظيفات في حسابات على الدفاتر يتأثر بشدة باجتذاب أجهزة التوظيفات الجماعية بالقيم المنقولة للمدخرين الذين كانوا يقومون بعملية الإيداع في حسابات على الدفاتر لدى البنوك.

كما أن المجمع النقدي M_1 يتأثر هو الآخر بالابتكارات المالية عندما يحتوي على مبالغ كبيرة من الأموال غير المستثمرة، فيستطيع أصحابها تحويلها بسهولة إلى أشكال أخرى تخرج عن المجمع M_1 لكونه

يدر مردودية أفضل، أما المجمع الموسع فإنه يسمح بالاقتراب من تحديد كل التوظيفات المالية، لكنه قد لا يصبح دقيقا ولا يمكن ضبطه بسبب إعادة تركيب جديد لمحفظات الأوراق المالية مثل انتقال أصحاب الاستثمار من السندات إلى شهادات الإيداع نتيجة تنبؤات حول معدل الفائدة.

5- التأثير في الاحتياطات الإجبارية:

تتأثر السياسة النقدية باستخدام المعاملات البنكية الإلكترونية، فيصبح من السهل على البنوك التهرب من اشتراطات تكوين الاحتياطي الإلزامي أو عندما يمكن إجراء العمليات بالعملات الأجنبية بنفس السهولة التي تتم بالعملات المحلية. فيتأثر بذلك نظام الصرف والمستوى المستهدف للاحتياطيات الدولية في البنك المركزي، ومنه توجد أربعة أدوات رئيسية يجب على جهات التنظيم والإشراف أن تركز عليها لمواجهة التحديات الجديدة[xxxv]، والتي تتمثل في:

5-1- التقنين :تقتضي الطرق الجديدة لإجراء المعاملات البنكية الإلكترونية من مقدميها عمليات من التعريف والتصديق والترخيص القانوني، فمن الضروري تحديد التوقيع الإلكتروني وإعطائه نفس المنزلة القانونية للتوقيع بخط اليد، كما يجب إعادة النظر في التعريفات والتراخيص القائمة كالتعريف القانوني للبنك ومفهوم الحدود الوطنية... إلخ.

5-2- التطويع:في ضوء سرعة التغير التكنولوجي وما تعنيه تلك التغيرات بالنسبة للأنشطة المصرفية، فإن مواكبة اللوائح التنظيمية لأحدث التطورات، كانت وستظل مهمة معقدة تستغرق كثيرا من الوقت والجهد ولها أثر بعيد المدى. فلابد من إجراءات التحقق من هوية العملاء، وتشجيع عدم إلغاء المعاملات، ونزاهة البيانات، وتكوين موظفي البنوك المركزي والجهات الرقابية الأخرى واكتسابهم الخبرة التكنولوجية المناسبة[xxxvi].

5-3- التنسيق:يجب أن يحظى التنسيق الدولي لتنظيم المعاملات البنكية الإلكترونية بأولوية أولى وهو ما يعني تكثيف التعاون عبر الحدود بين جهات الإشراف وتنسيق القوانين والممارسات التنظيمية دوليا ومحليا فيما بين الوكالات التنظيمية المختلفة والبنك المركزي.

5-4- التكامل:وهو عملية إدراج قضايا وتكنولوجيا المعلومات ومخاطر التشغيل المصاحبة لها في تقييمات البنوك المركزية المتعلقة بالأمان والسلامة.

وفي الأخير، إن العصر الرقمي زمن التحولات الكبيرة التي قد تزعزع الاستقرار من خلال انهيار الهياكل القديمة، وتآكل القوانين والأعراف القائمة، ويعجل الاندماج العالمي بين الأسواق المختلفة عبر أنحاء العالم. ولا سبيل للحد من الانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة سواء تكامل جهود السلطات المالية والنقدية لمختلف البلدان، وتعزيز التنسيق الدولي عبر مختلف المؤسسات المالية والنقدية الدولية وتوحيد جهود البنوك المركزية من خلال إطار عمل موحد وكفء وشفاف.

الخاتمة:

يثير التقدم التكنولوجي كثيراً من المشكلات سواء على مستوى السياسة الاقتصادية أو المالية في الدولة وحتى في الجوانب الاجتماعية والأمنية والقانونية.ولعل أهم نتاج لهذه الثورة الرقمية والتكنولوجية هو سطوع النقود الالكترونية،إذ أصبحت تتمتع بقبول واسعا في هذا العصر وذاع سيطها، وتهافتت المصارف والعملاء على اختلاف أجناسهم وعادتهم على استخدامها ، لدرجة أن حاملها يقتني جميع متطلباته بشكل يسير ودون حمل للنقود القانونية التقليدية، فهي تقوم بجميع الوظائف المعروفة للنقود التقليدية، مما جعلها تشكل تحديا كبيرا لهذه الأخيرة بل الجدير بالذكر أن ناقوس الخطر قد دق وأنبأ بإمكانية استبدال النقود التقليدية بالإلكترونية كنتيجة منطقية للتطور التكنولوجي الذي يشهده العصر الحديث .

إن انتشار النقود الالكترونية قد دفع المختصين إلى البحث في طبيعة الآثار المرتقبة التي تشكلها على السياسة النقدية، لاسيما أنها تخل وتعيق البنوك المركزية على رسم وتجسيد سياساتها،حيث تؤثر على سعر الفائدة وعلى سياسة السوق المفتوحة وعلى الاحتياطي القانوني ومن ثم فانها تضعف قدرة السيطرة والتحكم في كمية النقود المتداولة، مما يؤدي إلى زعزعت الاستقرار النقدي والاقتصادي ككل.

وفي الأخير توصي الدراسة بما يلي :

-ضرورة وضع قواعد صارمة فيما يتعلق بالجهة المنوط بها أمر إصدار النقود الإلكترونية وكذلك حجم النقود المصدرة، لهذا يجب أن يعهد إلى البنك المركزي أو إلى المؤسسات المصرفية بعملية الإصدار بشرط وضعها تحت إشراف حكومي.

-على السلطة التشريعية أن تضع تنظيماً قانونياً يتعلق بإصدار النقود الإلكترونية والتعامل بها، ويتعين على هذا التنظيم أن يحتوي على حقوق والتزامات الأطراف المختلفة المتعاملة بالنقود الإلكترونية، ويجب صياغة هذا القانون بطريقة واضحة لاتشوبها شائبة.

-على الدولة أن تضع برامج تأهيل وتدريب للعاملين في المصارف المركزية والبنوك التجارية لإكسابهم الخبرات اللازمة للتعامل مع المشكلات المتعلقة بالنقود الإلكترونية وكيفية معالجتها.

-يتعين على أي تنظيم قانوني للنقود الإلكترونية أن يحافظ على حرية الأفراد التي كفلتها قوانين وحقوق الانسان العالمية من خلال تقديم الضمانات الكافية للمحافظة على سرية البيانات المالية عبر شبكة الاتصال وذلك عند إبرام الصفقات التجارية بين الأطراف المختلفة.

-لابد من التفكير في تطوير أدوات السياسة النقدية لتتلاءم مع الثورة الرقمية التي يشهدها العالم المعاصر، خاصة النقود الالكترونية حيث تبين من خلال البحث حجم الخطر المرتقب الذي تشكله على أدوات السياسة النقدية.

-من الملح خلال المرحلة القادمة الاهتمام باستخدام الثورة التكنولوجية لخدمة فعالية السياسات الاقتصادية والنقدية ، بالاخص في مجال احكام الرقابة على كافة تحركات المتعاملين الاقتصاديين وجعلها تسير في فلك تحقيق التنمية.

- من المهم للبلدان النامية عامة أن تفكر بجدية في عصرنة وتطوير أجهزتها المصرفية ، من خلال استحداث وتبني وسائل الدفع الالكترونية الحديثة ، بالأخص أن الكثير من الدراسات تأكد على أهمية

تحرير القطاع المالي والتأسيس إلى صناعة مصرفية جديدة لغتها السرعة والفاعلية في إدارة الوقت ، مما سيسهم بشكل فاعل في تحريك النمو الاقتصادي .

الإحالات حسب تواردها :

[i] دون تاسكوت وديفيد آحينو،« أنظمة الإدارة في الاقتصاد الرقمي »، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 36، العدد 04، ديسمبر 1999 ، ص ص: 34 - 35.

[ii] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2000، ص: 241.

[iii] رأفت رضوان، **عالم التجارة الإلكترونية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999، ص ص: 63 - 65.

[iv] صالح م. نصولي وأندريا شايختر، «تحديات المعاملات المصرفية الإلكترونية»، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 39، العدد 03، سبتمبر 2002، ص: 49.

[v] فيتوتانزي، « العولمة...والنمل الأبيض الذي ينخر في بنية الضرائب»، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد 01، مارس 2001، ص: 35.

[vi] أكرم حداد، مشهور هدلول، **النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2005، مصر، ص : 57.

[vii] مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق، **الأوراق التجارية وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2005، ص 341-342.

[viii] – نبيل مهدي زوين، **النقود الإلكترونية: دراسة قانونية**، على الموقع الشبكي:
http://www.dahsha.com/viewarticle.php?id=33446
– محمد إبراهيم محمود الشافعي، **النقود الإلكترونية(ماهيتها، مخاطرها وتنظيمها القانوني)**، مجلة الأمن والقانون، مجلة دورية مُحكّمة تصدرها أكاديمية شرطة دبي، السنة الثانية عشر، العدد الأول، 2004، على الموقع الشبكي :
http://benasla.jeeran.com/archive/2007/4/199045.html

[ix] محمد إبراهيم محمود الشافعي، **الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية**، مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، 10-12 ماي 2003، ص ص 134-135.

[x] منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، **البنوك الإلكترونية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 55.

[xi] **المال والاقتصاد**، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، اطلع عليه يوم 07-04-2008.

[xii] محمد إبراهيم محمود الشافعي، **مرجع سابق**، على الموقع الشبكي :
http://benasla.jeeran.com/archive/2007/4/199045.html

[xiii] جمال خريس وآخرون، **النقود والبنوك**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص: 109.

[xiv] - J.L - BESSON, **Monnaie et finance**, Office des publications universitaires, Alger, 1993, P: 100

[xv] G- PARIENTE, **Eléments d'économie monétaire**, Economica, Paris, 1983, P : 78.

[xvi] ماجدة مدوخ، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر-بسكرة -، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2003/2002، ص: 03.

[xvii]- أحمد أبو الفتوح الناقة، **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص 134 .

[xviii]عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 64.

[xix]- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (90-2000)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2003/2002، ص ص: 114-116.

[xx] Philipe Jaffré, **Monnaie et Politiques monétaires**, 4 éd, Economica 1996, P 102

[xxi].- M CAZALS et Autres, **Economie monétaire et financière**, Dunod , Paris, - 1999, P : 171

- Philipe Jaffret, **Op-cit** , P 103

[xxii] J.P-PATAT, Monnaie, **Institutions monétaires et politique monétaire**, Economica, Paris, Cinquième édition, 1993, P : 388.

[xxiii]صالح مفتاح، **مرجع سابق**، ص ص: 116-119.

ماجدة مدوخ، **مرجع سابق**، ص ص: 09-10.

[xxiv]- عبد المنعم السيد علي، **اقتصادات النقود والمصارف**، الأكاديمية للنشر، المغرق، الأردن، 1999، ص: 397 .

[xxv]- م.أ.ج دي كوك، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، 1987، ص: 33.

[xxvi]- صالح مفتاح، **مرجع سابق**، ص ص: 127-128.

[xxvii]- صالح مفتاح، **مرجع سابق**، ص ص: 129-132.

[xxviii]-**نفس المرجع سابق**، ص ص: 137-140.

[xxix]محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، **مرجع سابق**، ص 299

[xxx]م.أ.ج، دي كوك، **مرجع سابق**، ص 203 .

[xxxi]صالح مفتاح، **مرجع سابق**، ص ص: 146-147.

[xxxii]صالح مفتاح، **مرجع سابق**، ص ص: 147-149.

[xxxiii]محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، **مرجع سابق**، ص ص. 314، 316 .

- أمين رفعت المحجوب، **محاضرات في النقود والاقتصاد**، دار النهضة العربية، مصر، 1994، ص: 195

- صالح مفتاح، **مرجع سابق**، ص ص: 150-151.

[xxxiv]محمد إبراهيم محمود الشافعي،مرجع سابق، ص ص 157-159.

[xxxv]صالح م. نصولي وأندريا شايختر، « تحديات المعاملات المصرفية الإلكترونية »، **مرجع سابق**، سبتمبر 2002، ص ص: 50 - 51.

[xxxvi]أصدر بنك التسويات الدولية في ماي 2001 كتيبة عن « **مبادئ إدارة مخاطر المعاملات المصرفية الإلكترونية** » الذي يناقش كيفية توسيع وتطويع وتفصيل الإطار الحالي لإدارة المخاطر وفقا لإطار المعاملات البنكية الإلكترونية.